قاعدةُ الشَّبه في التَّعليلِ النَّحويِّ

أثرُها وضوابطُها

د. عُمَر محمَّد زكريَّا مَنْدُو*

الملخَّص

اعتمد النُّحاةُ مبدأ الشَّبهِ في عِلَلِهم، وألحقوا الفروعَ بالأصول بجامعٍ ما من المناسبةِ؛ إمَّا من جهةِ اللَّفظِ أو مِن جهةِ المعنى.

ولقد رادَفَ التَّعليلُ بالشَّبهِ نشأةَ النَّحوِ، فاتَّسعَ أثرُه، واتُّخذ مسلكاً مِن مسالكِ العِلَّةِ؛ إذ كانت غايتُه طَرْدَ الحُكمِ وتثبيتَه في النُّفوسِ.

ومِن ثَمَّ كان هذا البحثُ، يجلِّي قاعدةَ الشَّبهِ الكلِّيَّة، ويُبيِّن موقعها من علل النَّحوِ، منفرداً عن كلِّ ما قيل في هذه القاعدةِ بذكره ضوابطَ للقولِ بالشَّبه، استقاها من معين كلامِ أهل الصِّناعةِ.

الكلماتُ المِفتاحيَّة: الشَّبه، أصول النَّحو، ضوابط الشَّبه، العلل النَّحويَّة.

* دكتوراه في اللُّغة العربيَّة وآدابها، جامعة حمص.

The Rule of Similarity in Syntactic Justification

Its Impact and Regulations

Abstract:

The grammarians adopted the principle of resemblance in their reasons, and they connected the branches to the roots by a commonality of some sort; either in terms of wording or in terms of meaning.

Indeed, the reasoning by analogy accompanied the development of grammar, broadening its impact and serving as a method of justification; its aim was to eliminate judgment and establish it in people's minds.

Thus, this research clarifies the principle of general resemblance, and shows its position concerning the causes of grammar, distinctively from all that has been said about this principle by mentioning guidelines for asserting resemblance, drawn from the well of the words of the experts in the field.

Keywords: The resemblance- Principles of Grammar- Regulations of the analogy- The Grammatical Exceptions.

مقدِّمة البحثِ:

يندرجُ البحثُ في التَّشبيهِ في أصولِ النَّحو؛ إذ هو بحثٌ يتجاوزُ الفروعَ إلى الأصولِ، وينفذُ إلى ما وراء الظَّواهر اللُّغويَّة، ويُبيِّن العلَّةَ الَّتي جعلتها على ما هي عليه.

ويكشفُ هذا البحثُ عن أصالةِ الشَّبهِ في الفكرِ النَّحويِّ، ويتتبَّعُ أثرَه في الأحكامِ، ويصوغُ ضوابطَ للقولِ به والاحتكامِ إليه.

وتأتي **أهمِّيَّة هذا البحث** في كشفه عن أسلوبٍ من أساليب التَّعليل النَّحويِّ، ورصْدِه سيرَ الفكر النَّحويِّ وتطوُّره، وهو بحثٌ في فلسفة العربيَّة وفي النظريات والأفكار التي تقوم عليها هذه اللُّغة.

منهجُ البحثِ:

كان مِن لازم موضوعِ البحثِ اتِّباع المنهج الوصفيِّ التَّحليليِّ، فبيَّنَ البحثُ مفهومَ الشَّبهِ وحجِّيَّتَه وأصالتَه في التَّعليلِ النَّحويِّ، ثمَّ وصفَ أثرَ الشَّبه في الفكر النَّحويِّ وما أُنيط به من أحكامٍ، وشرع بعد ذلك يبيِّنُ أضربَ الشَّبهِ ويحلِّلها، وصاغ من جرَّاء ذلك الأصولَ الضَّابطةَ للقولِ بالشَّبه، وانتهى إلى جملةٍ من النَّتائجِ.

الدِّراسات السَّابقة:

عالج بعضُ الدَّارسين موضوع الشَّبهِ وفق محدِّداتٍ في النَّظر، منها: (المشابهة في النحو العربي) لـ: سالمة صالح العمامي، و(قياس الشَّبه في كتاب سيبويه) لـ: ورود سعدون عبد، و(التعليل النحوي بالمشابهة عند الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي) لـ: حسن بن محمد حسن القرني، و(أهمية الدور الوظيفي لقياس الشبه في الدرس النحوي) لـ: محمد إبراهيم خليفة الشوشتري، و(التعليل النحوي من حيث اللفظ والمعنى) لـ: أدهم محمد علي حموية، و(البعد الوظيفي لمقولة الشَّبه في الدرس النحوي) لـ: مصطفى وداد القيسي.

ويفترقُ البحثُ عن بعض تلك الدراسات من حيث شموليَّتُه للدَّرسِ النَّحويِّ، وعن بعضِها الآخر بصياغةِ الضوابط النَّاظمة للاحتجاج بالشَّبه.

أوَّلاً: الشَّبه وأثرُه في الفكر النَّحويِّ:

ترجعُ معاني مادَّة (ش ب ه) إلى أصلٍ واحدٍ يدلُّ على تشابُه الشَّيء وتَشَاكُلِه لوناً ووصفاً، يُقال: شِبْهٌ وَشَبَهٌ وَشَبِيهٌ، والشَّبَه من الجواهر: الذي يُشبِه الذَّهبَ، والمُشَبَّهات من الأمور: المُشكِلات، واشْتَبَه الأمران: إذا أشْكَلا[1].

ويقرب الشَّبَهُ مِن المِثْل معنىً، ويفترقان من حيث إنَّ الأوَّل قد يُفارق نظيرَه في بعض الخواصِّ، أمَّا المِثْلُ فلا يمتاز من نظيره.

وعرَّف ابنُ الأنباريِّ (328هـ) قياسَ الشَّبه: "أن يُحمَل الفرعُ على الأصل بضربٍ من الشَّبه غير العلَّة الَّتي عُلِّق عليها الحُكم في الأصل، وذلك مثلُ أن يدلَّ على إعراب الفعل المضارع بأنَّه يتخصَّص بعد شياعه كما أنَّ الاسم يتخصَّص بعد شَياعه، فكان معرباً كالاسم"[2].

وقد **امتدَّ أثر قياس الشَّبه في أرجاء النَّحو**؛ إذ كان مفهوم النَّحو: "علمٌ بالمقاييس المستنبَطة من استقراء كلام العرب"[3]، فالشَّبَه مَسلَكٌ مِن مسالك العلَّة النَّحويَّة[4].

وثمَّة مَن نازع في حُجِّيَّةِ قياسِ الشَّبَه مِن الأصوليِّين[5]، ولا ريبَ أنَّ قياسَ العلَّةِ أجلى في الاستدلالِ، وألْزَمُ عند اللَّجاجِ، ولهذا قال أبو البركات: "وقياسُ الشَّبه قياسٌ صحيحٌ يجوز التَّمثُّل به في أوجَهِ الوجهَينِ كقياس العلَّة؛ لأنَّ قياس العلَّة إنَّما جاز التمسُّك به لأنَّه يوجِب غلبةَ الظَّنِّ، وهذا القياس يوجِب غلبةَ الظَّنِّ فجاز التمسُّك به، ولأنَّ مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمُه مثلَ حكمِه"[6].

على هذا يمكنُ القول: إنَّ قياسَ الشَّبه قد أوجبَ العملَ مع ما قد يحتفُّ به من ظنونٍ في أصلِه[7].

---

[1] يُنظر: مقاييس اللُّغة (ش ب ه) 243/3.

[2] لمع الأدلة 107-108.

[3] التكملة للفارسيِّ ص181.

[4] انظر: الاقتراح (ط: البيروتي) ص80.

[5] انظر: قواطع الأدلَّة للسمعاني 164/2.

[6] لمع الأدلة 109.

[7] انظر: التَّلخيص في أصول الفقه للجويني 125/2.

وخليقٌ بالذِّكرِ أنَّ "**اسم الشَّبه يُطلَق على كلِّ قياسٍ**؛ فإنَّ الفرع يَلحق بالأصل بجامعٍ يُشبهه فيه، فهو إذاً يُشبهه، وكذلك اسم الطرد؛ لأنَّ الاطِّراد شرطُ كلِّ علَّةٍ جمع فيها بين الفرع والأصل"[1].

ومراعاة الشَّبه مبدأٌ أصيلٌ في الفكر النَّحويِّ، فإنَّ القوم لمَّا رأوا "كثيراً من اللُّغة مقيساً منقاداً، وسَموه بمواسمه، وغَنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز. ثمَّ لمَّا تجاوزوا ذلك إلى ما لا بُدَّ من إيراده ونصِّ ألفاظه التزموا وألزموا كلفته؛ إذ لم يجدوا منها بُدَّاً ولا عنها مُنصرَفاً"[2]. يشهد لتلك الأصالة أنَّ أبا عمرو ابن العلاء (154هـ) سمع رجلاً من اليمن يقول: "فلانٌ لَغوبٌ جاءته كتابي فاحتقرَها، فقال له: أتقول جاءته كتابي؟! قال: نعم، أليس بصحيفةٍ!"[3]. فقاس الكتابَ على الصَّحيفةِ وشبَّهه بها وحَمَلَه عليها في المعنى. "أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدربوا وقاسوا وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيَّاً جافياً غفلاً يعلِّل هذا الموضع بهذه العلة ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره فلا يَهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا: فعلوا كذا لكذا وصنعوا كذا لكذا، وقد شرَع لهم العربيُّ ذلك ووقَفَهم على سمته وأَمَّه"[4].

وجَعْلُ النُّحاةِ **الأشباهَ علَّةَ الحُكمِ ومناطَه** ممَّا يحتملُه كلامُ العرب، قال الخليل: "إنَّ العربَ نطقَت على سجيَّتِها وطباعِها، وعرفَت مواقعَ كلامِها، وقام في عقولِها عِللُه، وإن لم يُنقَل ذلك عنها، واعتلَلتُ أنا بما عندي أنَّه علَّةٌ لِما علَّلتُه منه، فإن أكن أصبتُ العلَّةَ فهو الَّذي التمَستُ، وإن تكن هناك علَّةٌ غير ما ذكرتُ فالَّذي ذكرتُه مُحتمِلٌ أن يكون علَّةً له. ومثَّلي في ذلك مَثَلُ رجلٍ حكيمٍ دخلَ داراً مُحكمَة البناءِ عجيبةَ النَّظمِ والأقسامِ، وقد صحَّت عندَه حكمةُ بانيها بالخبرِ الصَّادق أو بالبراهينِ الواضحةِ والحُججِ اللَّائحةِ، فكلَّما وقف هذا الرَّجلُ في الدَّار على شيءٍ منها قال: إنَّما فعل هذا هكذا لعلَّةِ كذا وكذا ولسببِ كذا وكذا، لعلَّةٍ سَنحَت له وخَطرَت ببالِه مُحتمِلَة أن تكون علَّةً لتلك، فجائزٌ أن يكون الحكيمُ الباني للدَّارِ فعَلَ ذلك للعلَّةِ الَّتي ذكرَها هذا الَّذي دخلَ الدَّارَ، وجائزٌ أن يكون فعَلَه لغير تلك العلَّةِ، إلَّا أنَّ ما ذكره هذا الرَّجلُ مُحتمِلٌ أن يكون علَّةً لذلك..."[5].

---

[1] المستصفى 316.

[2] الخصائص 45/2.

[3] الخصائص 250/1.

[4] المصدر السابق، الصحيفة نفسها.

[5] الإيضاح للزَّجَّاجيِّ ص66.

وكان سيبويه قد صاغَ **أصولاً تضبط قاعدة الشَّبه** فقال: "قد يشبَّه الشيء بالشيء في موضع ويخالفه في أكثر من ذلك"[1]، "وقد يشبَّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء"[2]، "يشبه الشيء بالشيء في موضع واحد وإن لم يوافقه في جميع المواضع"[3].

والاعتماد على الشَّبه في تعليل الحكم النَّحويِّ مسايرٌ لتفتّق الذِّهنيَّة العربيَّة على ضروبٍ من الاستدلال، "وقد كانت العلَّة النَّحويَّة في تطوُّرها تابعةً لعلومٍ ذات طبيعةٍ غير طبيعة النَّحو؛ كالفقه والفلسفة والكلام"[4].

ولهذا لحق بعلومِ اللُّغةِ علمُ أصـــولِ النَّحوِ وجدلِه؛ "ليُعرَفَ به القياس وتركيبه وأقســـامه؛ من قياسِ العلَّة، وقياسِ الشَّـــبَهِ، وقياسِ الطَّردِ، إلى غيرِ ذلك على حدِّ أصـــولِ الفقه، **فإنَّ بينهما من المناســـبةِ ما لا يَخفى**؛ لأنَّ النَّحوَ معقولٌ من منقولٍ كما أنَّ الفقهَ معقولٌ من منقولٍ، ويَعلمُ حقيقةَ هذا أربابُ المعرفةِ بهما"[5].

فالتَّعليل بالتَّشـــبيه أقرب إلى علل المتكلِّمين، ففيه قوَّة الإقناع لا حجَّة السَّـــماع؛ قال ابن جني: "اعلم أن علل النحويين –وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المســـتضـــعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجُّون فيه بثقل الحال أو خِفَّتها على النَّفْسِ، وليس كذلك حديث علل الفقه"[6]. وهو –أعني: التشـــبيه– مَنطِقٌ بدهيٌّ، "ولســتَ تجد شـيئاً ممَّا علَّل به القومُ وجوهَ الإعراب إلَّا والنفسُ تَقبلُه، والحِسُّ مُنطوٍ على الاعتراف به؛ ألا ترى أنَّ عَوارض ما يوجد في هذه اللُّغة شـيءٌ سـبق وقتَ الشَّـرع وفزع إلى التحاكم فيه إلى بديهة الطَّبع، فجميع علل النحو إذاً مواطئةٌ للطِّباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقيادَ"[7].

---

[1] الكتاب 325/3.

[2] المصدر السابق 413/3.

[3] المصدر السابق 195/4.

[4] العلَّة النَّحويَّة، مازن المبارك، ص5.

[5] نزهة الألباء لابن الأنباريِّ ص76 بتصرُّفٍ يسيرٍ.

[6] الخصائص 49/1.

[7] الخصائص 52/1.

ومِن ثَمَّ يمكن أن يُعَدَّ مِن فائل الآراء ذلك الرَّأيُ القائلُ: "ويغلب على الظَّنِّ أنَّ ما تكوَّن مِن نحوِ طبقة أبي الأسود وتلامذته فضلاً عن قلَّته كان شبه الرواية للمسموع، فلم تنبت بينهم فكرة القياس"[1].

ومبدأُ **التَّشبيه يُظهِرُ الانسجام بين الظَّواهر اللُّغويَّة**؛ وينفذ إلى ما رواءها، ويشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه؛ فإنَّ "العرب تؤثر من التَّجانس **والتَّشابه** وحملِ الفرع على الأصل ما إذا تأمَّلتَه عرفتَ منه قوَّةَ عنايتها بهذا الشَّأن وأنَّه منها على أقوى بالٍ"[2].

ويُحْكِمُ الشَّبهُ ما ندَّ مِن كلامِ العربِ وخرج عن الكثيرِ الشَّائعِ، فإنَّ "لغة العرب في غاية الضَّبط، وإن وقع فيها اختلافٌ قليلٌ فإنَّه لا يؤدِّي إلى اختلالها واختلاطها، بل **إذا وقع خلافٌ رجع لوجهٍ من القياس يقتضيه**، ومذهبٍ واضحٍ يقبله قانونُ كلامِهم ويرتضيه"[3].

ولعلَّ **مِن أهمِّ ما يَمنَحُه الشَّبَهُ للدَّارسينَ تيسير النَّحوِ**؛ إذ وقَر في النُّفوس أنَّ اشتراك أمرَينِ في أوصافٍ ما أقربُ إلى الأذهان في الاستدعاء، وأحكمُ في ضبط الخواصِّ، فيعمد الدَّارسُ إلى ألصق الأشباهِ بصقبه فيحملها عليه ويقيسها به، فيعتصم الباحثُ بذلك عن الخطأ في الحكم، "فكلٌّ من فُرِقَ له عن علَّةٍ صحيحةٍ وطريقٍ نَهْجَةٍ كان خليلَ نفْسِه، وأبا عمرو فكْرِه"[4].

ثانياً: أضرُبُ الشَّبه:

ممَّا يشهدُ لأثر الشَّبه في لمِّ شَعث كثيرٍ من الفروع أنَّ ابنَ هشامٍ (761هـ) افتتح به البابَ الثَّامن من «المغني» عند ذكر أمورٍ كلِّيَّةٍ يتخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصُّور الجزئيَّة، قال: "قد يُعطى الشَّيءُ حكمَ ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"[5].

[1] نشأة النحو للطنطاوي ص38 بتصرُّف.
[2] الخصائص 112/1.
[3] فيض الانشراح للفاسي ص857.
[4] الخصائص 1/ 191.
[5] مغني اللبيب 751.

ولا مدخلَ لضربٍ آخرَ من الشَّبه زيادةً على ما عدَّه ابنُ هشامٍ؛ إذ هي قسمةٌ عقليَّةٌ يؤيِّدها السَّبرُ والتَّقسيمُ، فلا بدَّ أن يقعَ بين المشبَّه والمشبَّه به ضربٌ من المناسبةِ إمَّا في اللَّفظِ أو المعنى، أو في كليهما.

على أنَّ البحثَ لن يقتصر على ما ساقه ابنُ هشامٍ في «مغنيه»، بل سيعمَد إلى اعتلالات النَّحويِّين، وما بنوا من أحكامٍ على الشَّبه؛ ليفسِّر هذا الأصل، وينفذ إلى ما وراءه، ويصوغَ الضَّوابط الحاكمة للقول به.

أ- الشَّبه اللَّفظيُّ:

فشا التَّشبيه اللَّفظيُّ في لسان العرب، وحملوا بعض ما جرى في كلامهم على بعضِه؛ تشبُّثاً به وتصوراً له، "**وللعرب مذهبٌ معروفٌ في رعاية المشابهة اللَّفظيَّة**"[1]، أومأ إليه سيبويه بقوله: "وليس شيء يضطرُّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"[2].

وعُني ابنُ جنِّي بالشَّبه اللَّفظيِّ وقال عنه: "وهذا الشبه اللفظي كثير عنهم فاشٍ متعالَم بينهم"[3]، وقال في موضعٍ آخر:"وهذا الشَّبه اللَّفظيُّ أكثرُ مِن أن أضبطه لك"[4]. وبوَّب أبو الفتح في «الخصائص» باباً في (حمل الشَّيء على الشَّيء من غير الوجه الذي أعطى الأوَّل ذلك الحكم)، قال فيه: "اعلم أنَّ هذا بابٌ طريقُه الشَّبه اللَّفظيُّ، وذلك كقولنا في الإضافة إلى ما فيه التأنيث بالواو وذلك نحو: حمراوي وصفراوي وعشراوي، وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تُقرَّ بحالها لئلَّا تقع علامةُ التأنيث حشواً، فمضى هذا على هذا لا يختلف. ثمَّ إنهم قالوا في الإضافة إلى عِلباء: علباوي، وإلى حِرباء: حرباوي، فأبدلوا هذه الهمزةَ وإن لم تكن للتأنيث، لكنَّها لمَّا **شابَهَت** همزةَ (حمراء) وبابها بالزِّيادة حملوا عليها همزة (علباء). ونحن نعلم أن همزة (حمراء) لم تقلب في (حمراوي) لكونها زائدةً

[1] تعليق الفرائد للدماميني 147/3.

[2] الكتاب 32/1.

[3] المحتسب 132/1.

[4] سرُّ الصِّناعة 22/2.

فتشبه بها همزة (علباء) من حيث كانت زائدة مثلها، لكن لمَّا اتَّفقتا في الزِّيادة حُمِلت همزة (علباء) على همزة (حمراء)..."[1].

ومن هذا البابِ قولُهم: صحراوات، فأبدلوا الهمزة واواً لئلَّا يجمعوا بين علمَي تأنيثٍ، ثمَّ حملوا التثنيةَ عليه من حيث كان هذا الجمعُ على طريق التثنية، ثمَّ قالوا: علباوان، حملاً بالزيادة على حمراوان..."[2].

واعتبرَ النَّحويُّون في باب ما لا ينصرفُ الشَّبهَ اللَّفظيَّ دون المعنويِّ[3]، فمنعوا صرفَ من الأسماء نحو: أحمر وأصفر وأحمد؛ لِمَا في ذلك من مُضارعةِ لفظِ الفعل، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصَّةَ له في التَّنوين، وهو الفعل، وجُذِبَت تلك الأسماءُ إلى حُكمِ الفعلِ مِن ترك التَّنوين. قال سيبويه: "واعلم أنَّ ما **ضارع** الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرَى لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لما يَستخفُّونَ، وذلك نحو: أَبْيَضَ وأَسْوَدَ وأَحْمَرَ وأَصفرَ، فهذا بناء: أَذْهَبُ وأَعْلَمُ، فيكون في موضع الجرِّ مفتوحاً، استثقلوه **حين قارب في الكلام ووافق في البناء**"[4].

فمن **غايات التَّشبيهِ وعللِه طردُ البابِ** على حكمٍ واحدٍ، "وسببُ هذه الحمول والإضافات والإلحاقات= كثرةُ هذه اللُّغة وسَعتُها وغلبةُ حاجة أهلها إلى التَّصرُّف فيها والتَّرَكُّح[5] في أثنائها لما يُلابسونه ويكثرون استعمالَه من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع، ولقوَّة إحساسهم في كلِّ شيءٍ شيئاً، وتخيُّلهم ما لا يكاد يَشعر به مَن لم يألف مذاهبهم"[6].

وللشَّبه اللَّفظيُّ أثرٌ في العملِ، ففي قول الشاعر:

---

[1] الخصائص 214/1-215.

[2] المصدر السابق 215/1.

[3] انظر: الدر المصون 439/4، والمقاصد الشَّافية للشَّاطبيِّ 562/7.

[4] الكتاب 21/1. وانظر: الخصائص 216/1، وسرُّ صناعة الإعراب 19/2.

[5] التصرف والتوسع، تَرَكَّحَ في ساحة الدار، وتَرَكَّحَ في المعيشة: تصرَّفَ.

[6] الخصائص 216/1.

فَلَيْسَتْ خُرَاسَانُ الَّتِي كَانَ خَالِدٌ بِهَا أَسَدٌ إِذْ كَانَ سَيْفاً أَمِيرُهَا

يحتمل أن يتعلَّق الظَّرف (إذ) بـ(ليس) وإن لم يكن فيها تقديرُ الحدث، وذلك أنَّ (ليس) تعملُ الرَّفعَ والنَّصبَ، وهي على مِثال الفعلِ، فكما عَمِلَت الرَّفعَ والنَّصبَ وإن عَرِيَت من معنى الحدث، كذلك أيضاً تنصب الظرفَ لفظاً كما عَمِلَت الرَّفعَ والنَّصبَ لفظاً، ولأنَّها على وزن الفعل[1].

واستُدلَّ بالشَّبه اللَّفظيِّ في الحِجاجِ النَّحويِّ، مِن ذلك أنَّ الخليل كان يذهب إلى أن (أل) حرفُ التَّعريف بمنزلة (قد) في الأفعال، وأنَّ الهمزةَ واللَّامَ جميعاً للتَّعريف، وحُكي عنه أنه كان يسميها (أل)، وأنه لم يكن يقول: الألف واللام، كما لا يقول في (قد): القاف والدال.

وممَّا استدلَّ به الخليلُ على مذهبه أنَّهم قالوا في التَّذكُّر: قام اَلِي، إذا نَوَوا بعده كلاماً؛ أي: الحارث أو العباس؛ فجرى قولك في التَّذكُّر: قدي؛ أي: قد انقطع، أو قد قام، أو قد استخرج، ونحو ذلك.

ورُدَّ مذهبُ الخليلِ بأنَّ انفصال التعريف عمَّا يليه عند التَّذكُّر لا يدلُّ على أنَّه في نية الانفصال منه؛ لأنَّ لقائلٍ أن يقول: "إنه حرفٌ واحدٌ، ولكنَّ الهمزةَ لمَّا دخلت على اللام فكَثُر اللَّفظُ بها **أشبَهَت** اللَّام بدخول الهمزة عليها من جهة اللَّفظ لا المعنى ما كان من الحروف على حرفين نحو: هل ولو ومن وقد؛ فجاز فصلها في بعض المواضع. وهذا الشَّبه اللَّفظيُّ موجودٌ في كثيرٍ مِن كلامهم"[2].

[1] المصدر السابق 402/2. والبيتُ للفرزدق، وهو في شرح الكتاب للسيرافي 246/1، وضرائر الشِّعر لابن عصفور 213.

[2] سرُّ الصِّناعة 19/2.

وقد يَغلبُ الشَّبهُ اللَّفظيُّ طريقَ المعنى، فمن ذلك ما حكاه سيبويه[1] من صرفهم جَنَدِلاً وذَلَذِلاً؛ "وذلك أنه لمَّا فقَدَ الألفَ التي في (جَنَادِل)[2] و(ذَلَاذِل)[3] من اللَّفظ أشبَهَ الآحادَ نحو: عُلَبِط[4] وخُزَخِز[5]، فصرف كما صرفا؛ وإن كان الجميع من وراء الإحاطة بالعلم أنَّه لا يُراد هنا إلا بالجمع؛ فغلب شبه اللَّفظ بالواحد وإن كانت الدَّلالةُ قد قامت من طريق المعنى على إرادة الجمع"[6].

ومِن الشَّبه اللَّفظيِّ ما يكونُ ضرورةً، فلا ينقاسُ، كحذف (أنْ) من جواب (عسى)، تشبيهاً لـ(عسى) بـ(لعلَّ)[7]، ومنه قول الشَّاعر[8]:

عَسَى الهَمُّ الَّذي أمْسَيْتَ فيهِ يكونُ وَرَاءهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وممَّا أُدرج في باب الضَّرورة من الشَّبه اللَّفظيِّ إثباتُ ألفِ (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرٍّ، حملاً لها على (ما) الخبريَّة، "والمشهور أن إثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرٍّ مختصٌّ بالضرورة"[9]، كقوله[10]:

على ما قامَ يَشْتُمِني لَئِيمٌ كَخِنزيرٍ تَمَرَّغَ فِي دمان

وتتبُّع الشَّبه اللَّفظيِّ ينبئ عن أنَّ **الحكم قد يستحقُّ بجزء العلَّة**، كدخول الفاء على خبر المبتدأ إن كان موصولاً معيَّناً؛ تشبيهاً له بالموصول العامِّ، نحو قوله صلى الله عليه وسلَّم: «رأيت رجلين

---

[1] الكتاب 228/3.

[2] الجنادل: مفردُه جُنَادِل، وهو الشَّديد العظيم.

[3] الذلاذل: مفردُه ذُلْذُل، وذِلْذِل، وهو ما يلي الأرض من أسافل القميص.

[4] رجل علبط: ضخم عظيم.

[5] رجل خزخز: غليظ قوي كثير العضل.

[6] سرُّ الصِّناعة 20/2.

[7] ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة 223–224.

[8] البيتُ لهُدبة بن الخشرم، وهو في شرح الكتاب للسِّيرافيِّ 388/3، واللمع لابن جني 144.

[9] البحر المحيط لأبي حيَّان 58/9.

[10] البيتُ لحسَّان بن ثابتٍ، وهو في ديوانه ص39، والمحتسب 347/2، وأمالي ابن الشَّجريِّ 547/2.

أتياني قالا: الذي رأيته يشق شدقه فكذاب»، وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلَّا إذا كان **شبيهاً** بـ (مَن) الشرطية أو أُختها (ما) في العموم واستقبال ما يتم به المعنى، نحو: الذي يأتيني فمُكرَمٌ، إذا لم تقصد آتياً معيَّناً، فـ(الذي) على هذا التقدير بمنزلة (مَن) في العموم واستقبال ما بعدها، فجاز أن يدخل الفاء في خبرها لشبهه بجواب الشرط، فلو كان المقصود بـ(الذي) معيَّناً زالت **مشابهة** (مَن) وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين، نحو: زيدٌ مُكرَمٌ، فلو قلت: فمُكرَم، لم يجز. لكن (الذي يأتيني) عند قصد التعيين شبيهٌ في اللفظ بـ(الذي يأتيني) عند قصد العموم، فيجوز دخول الفاء على خبره حملاً للشَّبيه على الشَّبيه، وإن لم تكن العلَّةُ موجودةً فيه، ويدل على أنَّ العربَ تعتبر مثل هذا بناؤها (رَقاشِ) وشبهه من أعلام الإناث المعدولة لشَبَهها بـ(نزالِ) وشبهه من أسماء الأفعال[1].

ب- الشَّبه المعنويُّ:

ليست مراعاة المعنى في مقابلة الأشباهِ بأقلَّ حظَّاً في النَّظر من مقابلة اللَّفظ، فباب الشَّبه المعنويِّ واسعٌ وأصيلٌ في الفكر النَّحويِّ، من ذلك أنَّ أبا عمرو بن العلاء سمع شخصاً من أهل اليمن يقول: فلانٌ لَغوبٌ أتته كتابي فاحتقرها، فقال له: كيف قلتَ أتته كتابي؟! فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة.

وقال أبو عبيدةَ لرؤبة بن العجاج لمَّا أنشد:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلْقِ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوْلِيعُ الْبَهْقِ

إن أردتَ الخطوط فقل: كأنها، أو السواد والبلق فقل: كأنهما، فقال: أردت (ذلك) ويلك[2].

[1] شواهد التوضيح لابن مالك 241.

[2] انظر: مجاز القرآن 1/43-44.

وقالوا: (مررتُ برجلٍ أبي عشرة نفسُه، وبقومٍ عربٍ كلُّهم، وبقاعٍ عرفجٍ كلُّه)، برفع التوكيد فيهنَّ، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة وأكَّدوه لمَّا **لحظوا فيها المعنى**؛ إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعرفج بمعنى الخشن، والأب بمعنى الوالد[1].

وإذا ذُكرَ الشَّبهُ المعنويُّ استحضرَ الدَّارسون أثره في باب البناء والإعراب، إذ كان من علل البناء، والمراد بالشَّبه في المعنى أن يكون الاسمُ متضمِّناً معنىً من معاني الحروف كـ(متى)؛ فإنَّها تتضمَّن معنى الهمزة إن كانت استفهاماً، ومعنى (إنْ) إن كانت شرطاً، وكـ(أين) أيضاً فإنها مثلها، وكأسماء الإشارة فإنها تضمَّنت معنى الإشارة، ولا شك أنَّه معنىً من معاني الحروف وإن لم يوضع له لفظٌ يدلُّ عليه، ولكنه كالخطاب والغيبة. "وإنما **كان الشَّبه المعنويُّ موجباً للبناء** لأنَّ حقَّ الاسم أن يدلَّ على معنىً في نفسه، فإذا وجد مع ذلك أنَّه قد دلَّ على معنىً في غيره كان **مشبهاً** للحرف في ذلك؛ إذ الدلالة على معنىً في الغير إنَّما هي من شأن الحروف"[2].

والعِبرةُ في باب الإعمالِ الشَّبهُ المعنويُّ، قال الفخرُ الرَّازيُّ: "مِن العرب من يُعمل (إن) ناقصةً كما يُعملها تامَّةً اعتباراً بـ(كان)؛ فإنها تعمل وإن نقصت في قولك: لم يكن؛ لبقاء معنى التأكيد وإن زال الشَّبه اللفظيُّ بالفعل؛ لأنَّ **العبرة للمعنى، وهذه اللُّغة تدلُّ على أنَّ العبرة في باب الإعمال الشَّبهُ المعنويُّ** بالفعلِ، وهو إثبات التوكيد، دون الشبه اللفظيِّ، كما أنَّ التعويل في باب (كان) على المعنى دون اللَّفظ؛ لكونه فعلاً محضاً، وأما اللُّغة الظاهرة وهي ترك إعمال (إن) الخفيفة دالةٌّ على أنَّ الشبه اللفظيَّ في (إن) الثقيلة أحد جزأي العلة في حق عملها، وعند الخفة زال الشبه، فلم تعمل، بخلاف السكون، فإنه عامل بمعناه؛ لكونه فعلاً محضاً ولا عبرة للفظه"[3].

على أنَّ **المشبَّه في المعنى لا يُعطى سائرَ حكمِ المشبَّه به**، فإنما شبَّهوا (تقول) في الاستفهام بـ(تظنُّ) على وجهٍ مخصوصٍ، قال سيبويه: "واعلم أنَّ (قُلت) إنَّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنَّما تَحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو: قلتُ زيدٌ منطلقٌ...، وكذلك جميع ما

[1] مغني اللبيب 755.

[2] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1/ 238.

[3] تفسير الرازي 22/ 70.

تصرَّفَ من فعله إلَّا (تَقولُ) في الاستفهام، **شبَّهوها** بـ(تظنُّ)، ولم يجعلوا كـ(يظنُّ) و(أظنُّ) في الاستفهام؛ لأنَّه لا يَكادُ يُستفهَمُ المخاطَبُ عن ظنَّ غيره ولا يُستفَهم هو إلَّا عن ظنَّه، فإنما جُعلتْ كـ(تَظنُّ)، كما أنَّ (ما) كـ(ليس) في لغة أهل الحجاز **ما دامت في معناها، وإذا تَغيَّرت عن ذلك أو قُدِّم الخبرُ رجعتْ إلى القياس**، وصارت اللُّغاتُ فيها كلغة تميمٍ. ولم تُجْعَلْ (قلتُ) كـ(ظننتُ) لأنَّها إنَّما أصلُها عندهم أن يكون ما بعدها محكيًّاً، فلم تُدْخَلْ في باب (ظننتُ) بأكثرَ من هذا، كما أنَّ (ما) لم تَقْوَ قوَّةَ (ليس)، ولم تقع في كلِّ مواضعها؛ لأنَّ أصلها عندهم أن يكون ما بعدها مبتدأً"[1].

وقد يُشبَّه الشَّيءُ بالشَّيء وليس بمثله، فيقع التَّشبيه على نحوٍ من الشُّذوذ، قال سيبويه: "ومثل (أَنْ) في لزوم (ما) قولُهم: إمَّا لَا، فألزموها (ما) عوضاً. وهذا أَحْرَى أن يُلزموا فيه إذ كانوا يقولون: آثِراً ما، فيُلزِمُون (ما)، **شبَّهوها** بما يَلزم من النُّونات في (لأفعلنَّ)، واللامِ في (إن كان لَيَفعلُ)، وإن كان ليس مثلَه، وإنَّما هو شاذٌّ كنحوِ **ما شُبِّه بما ليس مثلَه**...".

على هذا يرى البحثُ أنَّ من شاذِّ التَّشبيه المعنويِّ: التَّشبيهُ بالنَّقيضِ، كتعدِّي (رضي) بـ(على) في قوله[2]:

إذَا رَضِيتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أعجبَنِي رِضاها

قال الكسائيُّ: إنَّما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو (سَخِطَ).

وكذا الشأنُ في حذف خبر (إنَّ) مع المعرفةِ، أجازه البصريُّون، ويحكون عنهم أنهم إذ قيل لهم: إنَّ النَّاسَ إلْبٌ عليكم، فمن لكم؟ قالوا: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً؛ أي: إنَّ لنا زيداً وإنَّ لنا عمراً. والكوفيُّون يأبَون حذفَ خبرِها إلَّا مع النَّكرة. أمَّا (أنَّ) فلم يمنعوا حذف خبرها المعرفة، ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أنَّ المكسورةَ حُذف خبرها كما حُذف خبر نقيضها (لا)، وهو قولهم: لا بأسَ ولا

[1] الكتاب 122/1.

[2] البيتُ للقحيف العقيليِّ، وهو في مجاز القرآن 84/2، ومعاني القرآن للأخفش 51/1، ونوادر أبي زيد 481.

شكَّ؛ أي: عليك، وفيه. فكما أنَّ (لا) تختصُّ هنا بالنَّكرات فكذلك إنما **تُشبهها نقيضتُها** في حذف الخبر مع النكرة أيضاً[1].

ونبَّه ابنُ هشامٍ على أنَّه **ليس بلازم أن يُعطى الشَّيء حُكمَ ما هو في معناه،** "ألا ترى أنَّ المصدر قد لا يُعطى حُكمَ (أنَّ) أو (أنْ) وصِلَتهما، وبالعكس. دليلُ الأول: أنَّهم لم يعطوه حكمهما في جواز حذف الجارِّ ولا في سدِّهما مَسدَّ جُزأي الإسناد، ثمَّ إنَّهم شَرَّكوا بين (أنَّ) و(أنْ) في هذه المسألة في باب ظنَّ، وخصُّوا (أن) الخفيفة وصلتها بسدها مسدهما في باب عسى، وخصُّوا الشديدة بذلك في باب (لو). ودليل الثاني: أنهما لا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان، تقول: عجبت من قيامك وعجبت أن تقوم وأنك قائم، ولا يجوز: عجبت قيامك..."[2].

ثالثاً: الأصول الضابطة للتشبيه:

على الرغم ممَّا تقدَّم من فروعٍ لقضيَّة التَّشبيه يبقى عصيَّاً على الدَّارس أن يُحكم تلك القضيَّة؛ إذ تفرَّقت ضوابطُ التَّشبيه في أقوال النُّحاة، ومع ما ساقه البحثُ من تنبيهاتٍ عند الكلام في الشَّبهَينِ اللَّفظيِّ والمعنويِّ فإنَّه يرى أن يُفرد القولَ في الأصول الضَّابطةِ للتَّشبيه؛ ليكون أتمَّ في إصابة المراد. فمن تلك الضَّوابط:

- **الأكثر أن يُشبَّه الفرعُ بالأصلِ ويُلحَقَ به،** ومِن ثَمَّ استدلَّ المالقي على فعليَّة (ليس) بتشبيه (ما) بها، قال: "ألا ترى أنَّ أبا عليٍّ قد ذكر في كتابه الإيضاح وغيره أنَّ (ما) النَّافية إنَّما عملت لشبهها بـ(ليس)[3]، فجعل (ليس) أصلاً في العمل، و(ما) فرعاً)، وليس ذلك إلَّا لتغليبه حكم الفعليَّة وتسميتها فعلاً، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يشبِّه بها (ما)، بل كانا يكونان أصلَينِ في ذلك، فاعلَمْه"[4].

---

[1] الخصائص 376/2.

[2] المغني 756.

[3] انظر: الإيضاح العضدي 110.

[4] رصف المباني 349.

على أنَّ الفروع قد تكثُر وتطَّرد حتى تغلبَ وتصير كالأصول، ثمَّ تشبه الأصول بها؛ "ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك: هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين، أحدهما: الإضافة، والآخر: تشبيهه بـ(الضارب الرجل) الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً له بـ(الحسن الوجه)...، فإن قيل: وما الذي سوغ سيبويه هذا وليس مما يرويه عن العرب رواية وإنما هو شيء رآه واعتقده لنفسه وعلل به؟ قيل: يدلُّ على صحَّة ما رآه من هذا وذهب إليه ما عرفه وعرفناه معه من أنَّ **العرب إذا شبهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمَرت به الحال بينهما**؛ ألا تراهم لمَّا شبَّهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تمَّموا ذلك المعنى بينهما بأن شبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه"[1].

- **لا بدَّ أن يشيع المشبَّه به ويكثر**؛ لأنَّ الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقلِّ، ولذلك كانت الضَّمائر كلُّها مبنيَّةً؛ لشَبَه أكثرها بالحرفِ في الوضع، وحمل باقيها عليه[2].
- **الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوَّة الشَّبه**، قال ابن يعيش: "والشيءُ إذا أشبهَ الشيءَ أُعطي حُكْماً من أحكامه على حسب قوَّة الشَّبَه. وليس كل شَبَهٍ بين شيئَيْن يُوجب لأحدهما حُكْماً هو في الأصل للآخر، ولكنَّ الشَّبَه إذا قوِي أوْجَبَ الحكمَ، وإذا ضعُف لم يُوجِب. فكلَّما كان الشَّبهُ أخصَّ كان أقوى، وكلَّما كان أعمَّ كان أضعف. فالشبهُ الأعمُّ كشَبَهِ الفعل بالاسم من جهةِ أنَّه يدلُّ على معنىً، فهذا لا يُوجِب له حكماً؛ لأنَّه عامٌّ في كلِّ اسمٍ وفعلٍ. وليس كذلك الشَّبهُ من جهةِ أنَّه ثانٍ باجتماع السببَيْن فيه؛ لأنَّ هذا يختصُّ نوعاً من الأسماء دون سائرها، فهو خاصٌّ مُقرِّبٌ الاسمَ من الفعل"[3].

ومن فرع ذلك أنَّ الحال تُشْبِه المفعولَ على سبيلِ العُموم، ولا تخُصُّ مفعولاً دون مفعولٍ، ولها شَبَهٌ خاصٌّ بالمفعول فيه، وخُصوصاً ظرف الزَّمان؛ وذلك لأنَّها تُقدَّر بـ(في)، كما يُقدَّر الظرفُ بـ (في)، فإذا قلت: جاء زيدٌ راكباً، كان تقديرُه: في حالِ الركوب، كما أنَّك إذا قلت:

---

[1] الخصائص 304/1-305.

[2] إرشاد السالك لابن القيم 114/1.

[3] شرح المفصَّل 166/1.

جاء زيدٌ اليوم، كان تقديرُه: جاء زيدٌ في اليوم، وخصُّ الشَّبَهُ بظرف الزَّمان لأنَّ الحال لا تبقَى، بل تنتقِل إلى حالٍ أُخْرَى، كما أنَّ الزمان مُنْقَضٍ لا يبقى، ويخلُفُه غيره. ولمَّا أشبهت الحالُ الظَّرفَ عمل فيه حروفُ المعاني كـ(ليت) و(كأنَّ)[1].

ومن فروع ذلك أيضاً أنَّ (مَنْ) الموصولةُ تُفارق ما شُبِّهت به (الَّذي) في أنَّها لا توصَف كما توصَف (الذي)، ولا يوصَف بها كما يوصف بـ(الذي)، تقول: جاءني زيد الذي قام، وجاءني الذي قام الظريف، فتصف (الذي) وتصف بها، ولا تفعل ذلك في (مَن)؛ لخروجها عن شَبَهِ الأسماء المتمكِّنة، وشَبَهِها بالمضمرات بنَقْصِ لفظها، إذ هي على حرفَين، والأسماءُ الظاهرة لا تكون على أقل من ثلاثةِ أحرفٍ، فلمّا بعُدتْ من الظاهر لم توصَف ولم يوصَف بها[2].

ومن ذلك أنَّ القياس في الأسماء المبهمة ألَّا تُصغَّر، من حيث كانت مبنيَّة على حرفَيْن كـ(مَنْ) و(مَا)، إلا أنها لمَّا كان لها شَبَهٌ بالظاهر من حيث كانت تُثنَّى، وتُجمَع، وتوصَف ويوصف بها، والتصغيرُ وصفٌ في المعنى، فدخلها التصغيرُ كما دخلها الوصفُ. ولمَّا كانت مُخالِفةً للأسماء المتمكِّنة خالفوا بين تصغيرها وتصغير المتمكِّنة، بأن غيَّروها على غير منهاج تغيير تصغير الأسماء المتمكِّنة، وصار ذلك دلالةً على حقارة المشار إليه، كما كان تغييرُ الأسماء المتمكِّنة بضمّ أوائلها وبنائها على (فُعَيْلٍ) و(فُعَيْعِلٍ) دلالة على صِغَر المسمَّى[3].

- **ألا يكون المشبه به خارجاً عن سنن القياس**، ومِن ثَمَّ لا يُنصب غيرُ (غدوة) مع (لدن) ولا يُرفَع؛ إذ **شَبَّه** بعضُهم (غدوةً) بالفاعل فرفعها فقال: لدن غدوةٌ، كما تقول: قام زيدٌ. ولا يُنصب غيرُ (غدوة) مع (لدن)؛ وذلك لكثرة استعمالها، فغيَّروها عن الجرِّ، فلا تقول قياساً على (لدن غدوةً): لدن بُكْرَةً؛ لأنه لم يكثر في كلامهم كثرةَ (لدن غدوة)[4].

[1] المصدر السابق 4/2.
[2] المصدر السابق 380/2.
[3] المصدر السابق 434/3.
[4] شرح المفصَّل 130/3.

وأحسبُ أنَّه يندرجُ في هذا الضَّابط ما ذهب إليه ابنُ عصفورٍ مِن أنَّ الإغراء بوضع الظَّرف أو المجرور موضع فعلِ الأمرِ لا يجوز إلَّا فيما سُمع عن العرب، نحو: عليك، ودونك، وإليك[1].

رابعاً: النَّتائج:

- تجري ظاهرةُ الشَّبه في علم العربيَّة مجرى عِلَلِه، وتُبرز خصيصةً من خصائص الفكر النَّحويِّ، وتُجلِّي أوجهَ القياسِ الَّتي أُسِّس عليها.
- امتدَّ أثر قياس الشَّبه في أرجاء النَّحو؛ إذ كان بعضَ مفهومِه، ومسلكاً من مسالك علله، وإن كان قياسُ العلَّةِ أجلى في الاستدلالِ، وألْزَمُ عند اللَّجاجِ.
- تُبرز هذه الدِّراسةُ أصالةَ مبدأ الأشباه والنَّظائر في الفكر النَّحويِّ، وأنَّ الاتِّكاء على الشَّبه في تعليل الحكم النَّحويِّ مسايرٌ لتفتُّق الذِّهنيَّة العربيَّة، ونفى البحثُ الرَّأي القائل بغلبة السَّماع على القياس عند النُّحاةِ الأوائل.
- يمنحُ الشَّبهُ الدَّارسينَ يُسراً في معالجة قضايا العربيَّة؛ لأنَّه يُظهر الانسجام بين الظَّواهر اللُّغويَّة، كما يمُدُّ الشَّبهُ الباحثين بأدوات الحِجاجِ النَّحويِّ.
- لمح النحاةُ التشبيهَ من كلام العرب، فاستعملوه لإحكام ما ندَّ وخرج عن الكثيرِ الشَّائعِ، وأناطوا به الأحكامَ، فكان من غايات التَّشبيهِ طردُ البابِ على حكمٍ واحدٍ.
- صاغ البحثُ جملةً من الضوابط النَّاظمةِ لقاعدةِ التَّشبيه؛ منه: المشبَّه في المعنى لا يُعطى سائرَ حكمِ المشبَّه به، التَّشبيهُ بالنَّقيضِ من شاذِّ التَّشبيه المعنويِّ، الأكثر أن يُشبَّه الفرعُ بالأصلِ ويُلحَقَ به، لا بدَّ أن يشيع المشبَّه به ويكثر، الشيء إذا أشبه الشيء أعطي حكماً من أحكامه على حسب قوَّة الشَّبه، ألا يكون المشبه به خارجاً عن سنن القياس.

[1] الأشباه والنظائر للسيوطي 672/1.

خامساً: المصادر والمراجع:

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، إبراهيم بن محمد ابن القيم (767هـ)، ت: محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1954م.
- الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، ت: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ط، د. ت.
- الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلَّة في أصول النَّحو، عبد الرَّحمن بن محمَّد الأنباري (577هـ)، ت: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السُّوريَّة، 1957م.
- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (911هـ)، ضبطه وعلَّق عليه: عبد الحكيم عطيّة، دار البيروتي، دمشق، ط2، 2006م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (377هـ)، ت: حسن شاذلي فرهود، د. ن، ط1، 1969م.
- الإيضاح في علل النحو، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (337هـ)، ت: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.
- البحر المحيط في التفسير، محمد ابن حيان الأندلسي (745هـ)، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د. ط، 1420هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بن أبي بكر الدَّماميني (827هـ)، ت: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، د. ن، ط1، 1983م.
- التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (377هـ)، ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1999م.
- التَّلخيص في أصول الفقه، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (478هـ)، ت: عبد الله جولم النبالي وبشير أحمد العمري، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمَّد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (778هـ)، ت: علي محمد فاخر وجابر محمد البراجة وإبراهيم جمعة العجمي وجابر السيد المبارك وعلي السنوسي محمد ومحمد راغب نزال، دار السَّلام، مصر، ط1، 1428هـ.
- الخصائص، عثمان بن جني (392هـ)، ت: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د. ط، د. ت.
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (756هـ)، ت: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط1، 1986م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالَقي (702هـ)، ت: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ط، د. ت.
- سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني (392هـ)، ت: أحمد رشدي شحاته عامر ومحمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش (643هـ)، قدّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، محمد بن عبد الله ابن مالك (672هـ)، ت: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1405هـ.
- ضرائر الشِّعر، علي بن مؤمن ابن عصفور (669هـ)، ت: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.
- فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح، محمد بن الطيب الفاسي، ت: محمود يوسف فجَّال، دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة وإحياء التُّراث، دبي، ط1، 2000م.
- قواطع الأدلة في الأصول، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني (489هـ)، ت: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه (180هـ)، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م.

- ما يجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز القيرواني (412هـ)، ت: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة بالكويت، ودار الفصحى بالقاهرة، د. ط، د. ت.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (209هـ)، محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1381هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جني (392هـ)، وزارة الأوقاف، الكويت، د ط، 1999م.
- المستصفى، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (505هـ)، ت: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.
- معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (215هـ)، ت: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (395هـ)، ت: عبد السلام هارون، دار الفكر، د. ط، 1979م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف ابن هشام (761هـ)، ت: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، محمد بن عمر الرازي (٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، ١٤٢٠هـ.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة، إبراهيم بن موسى الشاطبي (790هـ)، ت: محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م.
- النحو العربي العلة النحوية تاريخها ونشأتها وتطورها، مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، مصر، ط2، د. ت.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (215هـ)، ت: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1981م.